مذكرة توضيحية

حول

الفاعلين العموميين والتبويب الجديد للنفقات

المراجـــع:

- قرار السيد وزير المالية بتاريخ 10 أفريل 2019 والمتعلق بضبط تبويب نفقات ميزانية الدولة.
- المذكرة التوجيهية حول كيفية تحديد الأنشطة الخاصة بالبرنامج الصادرة بتاريخ 19 أفريل 2019 من قبل وحدة التصرف حسب الأهداف المركزية .
- المذكرة التوجيهية النهائية حول الفاعل العمومي الصادرة سنة 2018 من قبل وحدة التصرف حسب الأهداف المركزية.

****

إنّ إستكمال أعمال تصنيف قائمة الفاعلين العموميين الراجعين بالنظر لمهمّة ما وبيان كيفية إدراجهم ضمن التبويب الجديد للنفقات يتطلب توضيح النقاط التالية:

- الغاية الرئيسية من النظر في مدى استجابة الهياكل لمعايير تصنيف الفاعلين العموميين هي تحديد خارطة البرنامج مما يوضح سلسلة المسؤوليات ويضبط مساهمة كل متدخل في تحقيق أهداف السياسة العمومية وبالتالي إحكام التصرف في البرنامج.
- يتم وصف الهياكل تحت الإشراف بـ"الفاعلين العموميين" في صورة توفر شروط ومعايير موضوعية طبقا لما ورد بالمذكرة التوجيهية المذكورة بالمرجع أعلاه، ويتم بيان أساليب ومدى تدخلهم في تحقيق أهداف البرنامج ضمن المشروع السنوي للأداء (خارطة البرامج والأنشطة والأهداف والمؤشرات الموكولة للفاعل العمومي، بطاقة الفاعل العمومي).
- الهياكل التي تم تصنيفها على أساس فاعلين عموميين بعد استيفاء الشروط المضبوطة في الغرض **ولا يتلقون دعم مباشر من ميزانية الدولة فإنه لا يتم إدراجهم ضمن تبويب نفقات ميزانية الدولة، في حين يتم توضيح علاقتهم بالبرنامج ضمن المشروع السنوي للأداء.**
- بالنسبة للفاعلين العموميين **الذين يتمتعون بدعم من ميزانية الدولة يسند لهم نشاط خاص: "نشاط دعم"**، مع العلم أنّ هذا النشاط يجب أن يستوفي شروط التصنيف المحدّدة

بالمذكرة التوجيهية المتعلقة بالأنشطة، ونذكر منها بالأساس **أن يكون النشاط مستهلك لجزء من الميزانية المرصودة للبرنامج.**

- إن أشغال التبويب الجديد لنفقات ميزانية الدولة الذي كرسه قرار السيد وزير المالية المذكور بالمرجع أعلاه، يقدم أبعاد جديدة للنفقات (الطبيعة الإقتصادية للنفقة، مآل النفقة، مصدر تمويلها) **لكنه لا يستوعب التبويب الإداري للنفقات (la nomenclature administrative de la dépense) أو تبويب لمؤسسات الدولة بجميع أنواعها.**

إعتبارا لذلك فإن التبويب الجديد لنفقات ميزانية الدولة لا يسمح بإسناد خط للميزانية بالدينار الرمزي مقابل نشاط الهياكل المصنفة كفاعلين عموميين وغير مموّلة مباشرة من ميزانية الدولة.

- ختاما، إنّ تصنيف الفاعلين العموميين يمكن أن يتغير من سنة إلى أخرى حسب الأولويات والتوجهات الإستراتيجية التي يقرّها رئيس المهمة بالتنسيق مع رؤساء البرامج ولهم كامل الحرية في اختيار الفاعليين العموميين الذين سيتم التعاقد معهم سنويا بمقتضى عقود الأداء مع مراعاة متطلبات الأولويات الإستراتيجية المعلن عنها.